

بعلوط وهو اى برق على ما ذكر في النوادر يقدر على الابل باربعين يوما في زواية
بشره وفي البرق يمشى في اوقات العشرة ايام وفي الرجاجة ثلاثة ايام وروي
بجوز ارج انه لم يوفقه بل يجب حمله ويذهب منه وعن ابو يوسف في الرجاجة
انها ليست الا نكاح الحيف كالماء في الحفرة ومعها الوتف اليك لكن يستحب ان تحتج بها
ابويوبين كذا في المحيط وروي عن جرير بن حازم في قوله اذا اعتلف اياها لابس
بأهله لا يبيد ذلك وعدم تفرجه به وان رضع لبن الائمة قال ابن المباركة اكله والحظ
الموجود في الماء حلال ان لم يكن له فيه لانه ما دون يأخذه دلالة خلافه ما اذا كان له
قيمة والثابت في المحيط الشر لا يجوز الا ان كان ما يبيع كالجوز واللوز لا يجوز ايضا
الا ان علم الاذن بوانه من الاضيق لا يفتى في وجوه حال تناول منه حتى ينهى عنه صاحبه
فان كان الشر على الشرفا لانه لا يفتى في موضع ما الا بالذن صاحبه الا ان يكون موضع
كثير الخار ويجوز ان لا يفتى عليهم في ذلك في كل دون الجوز ويجوز ان لا يفتى في الماء
الجوز وان كان لانه ما يفسد اذا تم فيكون ما دون ما يرفع دلالة وفي الاموال لفتا
رجل وجوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرا صار لها قيمة قال الفقيه ابو بكر البلخي
ان وجدها في موضع واحد فهي لقطعة وان وجدها في موضعين متفرقة حل له ذلك
ممن جمع نواة من اماكن متفرقة فصارت لها قيمة فانها تطيب وقال الفقيه ابو
عدي ان الجوز كذلك فما اذا وجدها في موضع واحد جازل النواة لانه يرى فيصير
مباحا لاري خلاف الجوز الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز بل يفتى بها كالباب اذا
بقيت قاربه وعن محمد رسالة شجرة مفرقة في ارض رجل واغصانها حارجة الى
الطرفين فتنازعتين غيرها في الطريق قال قروم في هذا من التلف من لا يشك في عدم

في الدابة فالمراد ما خارج المرفان
يعلم صاحب الدابة ان الدابة لا تملك

وعلمه في الاغصان ولو وقع ما شرب من السكر والدرهم في حجر جمل فآخذه غير محل
لا يخل لانه ما انزجوه الا ان يكون الاول تيمنا بحره او لو وقع ما شرب وجمعه اى
بحره بعد الوقوع فيه فان جرح الجمل فانه ان يأخذ لوجود الاحراز من صاحب الجوز
لو وضع طنبا على سطحه فاجتمع فيه ماء المطر في ارجل وبعده ان وضعه عليه
الطنب لذكره فهو لما قلنا وان يضعه لذكره فهو من اخذته لانه مباح غير محرم ولا
يجوز له الترتيب والطين لانه يبرهنه والاهل يفتى في حرمه ويجوز حضا باليد والرجل
لن ان لم يكن مما ينزل عن صاحبه ويرحم الرجل والصبي اطلقا سواء كان فيه تماثيل
او لا ان ذكره في قوله وانما يصح للرجل والرجل والرجل والرجل والرجل والرجل
والوسمة للرجل والسبا لانه لا يبرهنه لانه زيادة الرغبة والحجة والمودة بين الزوجين
وقال عليه السلام في وصاياه لعلي بن ابي طالب واخصت في السنة من بين في الصبح الوسمة
بكرابن العظم يخضب وتسايبها الفقه **فصل في** وجوب الجوز والفقير للثاء
للرجل ما روي عن النبي عليه السلام فلي عن الجوز والدرهم وقال اغصان
بينه والخلافه في الاخرة ولو كانا مغانلين هذا احتراز عن قول بعض الكثر
اذهم قالوا يجزى للرجل المقاتلين لانه عليه السلام صلوا معه فودج من حرب يوفى
حديث مجتهد ان عليه السلام خرج اليه وعليه قبا من ديباج ولنا ما روي اوما
منسوخ بها وقال بعض الفقهاء هو محل عليهم ليعوم النهي الا العلم للمرور والمسوق
بالذهب في درار دبة اصابعه لانه مضافه لانا نؤمنه لما ذكرنا لانه لا يذبح للشوب في البس
قالا لانه لا يبرهنه لانه معتاد بها غير تكبير احد فيكون اجاعا ومن الناس
من حرم ذلك ليعوم النهي ويجوز توسعة او توسع المرور بعد جعله تحت

يقال نظر
في الزيادة
الاجل والجم

وام
راسه